

عدم تخصيص وزارة... والخلاف على الحصص يحولان دون استخراج النفط إنشاء «الهيئة» مؤامرة... والحكومة تنتظر إشارة أميركية

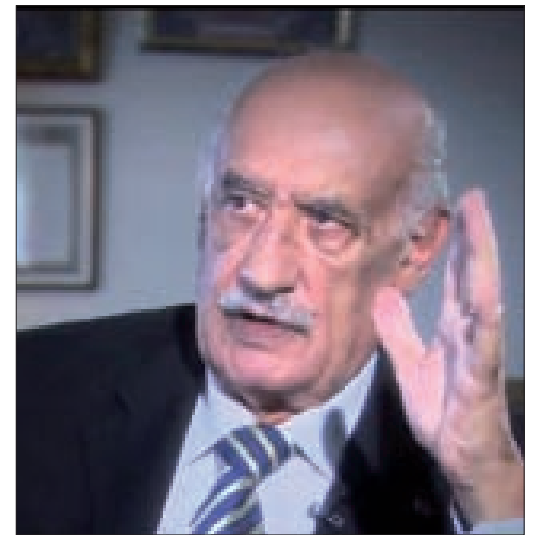
محمد حمية

على رغم إعلان شركة «نوبل للطاقة» الأميركية في 22 حزيران 2010 وجود حقل هائل للغاز يسمى «فيتان»، يحتوي على ما لا يقل عن 16 تريليون قدم مكعب في منطقة امتياز قبالة الشواطئ اللبنانية. وعلى رغم الدراسات الأخيرة التي أكدت أن بحر لبنان يعمد على 40 بليون برميل من النفط الخام، إلا أن اكتشاف النفط في لبنان يعود إلى الستينات، لكن العوامل الداخلية والخارجية حالت دون البدء في استخراجه. كما أن أهمية الاستثمار في النفط الذي يعتبر ثروة استراتيجية، لم تلق اهتماماً ولا تقديراً من الحكومات المتعاقبة.

يؤكد الخبراء الاقتصاديون أن الاستثمار في النفط يحل المشاكل الاقتصادية والمالية التي عانى منها لبنان، كالدين العام الذي وصل إلى ما يقارب 60 مليار دولار، فضلاً عن مشكلة الكهرباء وغياء أسعار المحروقات، والبطالة والركود الاقتصادي والخلل في الميزان التجاري. ويحقق الاكتفاء الذاتي وينمي القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة.

رفض رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري مشروعاً قدمه الوزير السابق عاصم قانصوه إلى المجلس النيابي لاستخراج النفط بناء على دراسات قدمها قانصوه. أما السبب، فيمكن في أن ذلك يخلق مشاكل مع سورية، إلا أن المفاجأة كانت أن الحريري كان قد اتفق مع شركة فرنسية للتقيب عن النفط من خلال باخرة تحدث عنها الرئيس إميل لحود حينذاك، وأجرت الاهتزاز من طرابلس للناقورة ووجدت خمس طبقات نفط

وغاز، وحصلت إشكالات قبل أن يبدأ الاستخراج. وبعد وفاة الحريري، بقيت المعلومات بحوزة رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة، إلى أن طرح الموضوع رئيس المجلس النيابي نبيه بري في مجلس النواب عن طريق الوزير علي حسن خليل لإيجاد قانون لاستخراج البترول من البحر. عدم استحداث وزارة للنفط، والخلاف السياسي على الحصص وعلى انتماء الوزير، أسباب تحول دون البدء باستثمار النفط. فأعضاء هيئة إدارة النفط لا علاقة لهم بالنفط، بل هم هيئة سياسية مصغرة لست طوائف وإنشاء هذه الهيئة أكبر مؤامرة على لبنان، لأن التفرقة بمصالح الدولة العليا وثرواته الاستراتيجية والتي تؤمن المصلحة العليا للدولة، جريمة كبرى، خصوصاً أن الصراع الدولي الحالي هو على النفط والطاقة. الدولة اللبنانية تنتظر الضوء الأخضر الأميركي للانطلاق بعملية الاستخراج وذلك لأن شركة «نوبل» الأميركية هي التي نالت الامتياز في «إسرائيل» وقبرص وتريد الامتياز في لبنان، أما الخطر الأكبر على النفط اللبناني، فبقي من «إسرائيل» التي تسرق نفطنا بشكل غير مباشر من خلال سحب النفط من المياه الإقليمية التابعة لفلسطين المحتلة من الجهة اللبنانية، وبالتالي سحب النفط اللبناني، أما الحل برأي خبراء، فيتمثل بالبدء فوراً في استخراج نفطنا وفصله وتصنيعه وتصدير المواد المنتجة منه بدل تصديره كمواد خام. المقاومة تحمي النفط والنفط يحصن المقاومة، هذه هي العلاقة بين المقاومة والنفط، فاستخراج النفط ونقله وتصديره تحتاج إلى حماية، لا سيما من العدو «الإسرائيلي»، في أي حرب مقبلة يمكن أن تستهدف «إسرائيل» المنشآت النفطية.



لمحة تاريخية

منذ الاستعمار الفرنسي، بدأ الاهتمام بمسألة النفط والغاز في لبنان. إلا أن الضغوط السياسية وظروف الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، وصعوبة استخراجها في الماضي، كلها عوامل أخرت عملية التقيب والبحث. وقد أكدت الدراسات الأخيرة أن بحر لبنان يعمد على غاز يفوق 122 تريليون قدم مكعب و30 إلى 40 بليون برميل من النفط الخام.

أجريت دراسات عدة لمعرفة وجود ثروات معدنية وغازية في لبنان، أبرزها الدراسة التي أعدها الباحث الفرنسي لويس دوبيرتريه Louis Dubertret عام 1932، ودراسة أخرى أجراها الجيولوجي الأميركي جورج رونوارد Renouard عام 1955 توقع فيها وجود نفط في لبنان. وتواصلت أعمال البحث الجيولوجي عن النفط، إذ أجرت شركة «P.G.S.» مسوحات ثلاثية الأبعاد عامي 2006 و2007، لكن الملف لم يتحرك بشكل فعلي إلا بعد إعلان شركة «نوبل للطاقة» الأميركية في 22 حزيران 2010 بعد فحوص زلزالية ثلاثية الأبعاد أكدت ما كانت شركة «P.G.S.» اكتشفته، متحدثين عن وجود حقل هائل للغاز يسمى «فيتان»، يحتوي على ما لا يقل عن 16 تريليون قدم مكعب في منطقة امتياز لها في البحر المتوسط في منطقة تقع قبالة الشواطئ اللبنانية في منطقة بحرية دولية بين حدود فلسطين البحرية وقبرص.

يتحدث عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي النائب عاصم قانصوه لـ«البناء» عن العوامل الداخلية والخارجية التي حالت دون البدء في استخراج النفط في لبنان، وأهمية الاستثمار في النفط الذي يعتبر ثروة استراتيجية تغير الموازين. فإشار إلى أن البحث عن النفط في لبنان بدأ منذ خمسينات القرن الماضي، مع البحث عن النفط في سورية وتولت ذلك شركة «مندل»، التي بحثت عن النفط عبر شركات فرنسية، وأيضاً بدأت في تلك الفترة بعض الشركات الأجنبية التي نالت امتيازات، لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل وأطن أن السبب حينذاك كان سياسياً، وقيل أنه لا نفط في سورية ولم يتم الحديث عن البحر المتوسط إطلاقاً، مع أنه جيولوجياً هو امتداد لمنطقة وجود طبقات النفط مع جبال لبنان وسهل البقاع والجليل الشرقي نحو الداخل السوري، أما المنطقة الثانية المفتوحة على البحر فهي من طرابلس وطرطوس واللاذقية إلى حصص إلى دير الزور والحسكة. وهذا الحوض له امتداد جيولوجي مع الحوض الموجود في البحر المتوسط أيضاً.

وأضاف قانصوه: «اكتشاف النفط في لبنان يعود إلى الستينات من القرن الماضي، وتحديدًا في لبنان، ووجدت وهما البتران الوحيدتان اللتان حُفرتا في لبنان، ووجدت فيهما بترول وغاز على عمق 2557 متر، وطفي الغاز على طبقة 1500 متر عن سطح الأرض، وبدأت الشركة في استخراجها بحسب الامتياز الإقليمي. إنما تبين أن كلفة استخراجها وضخه تبلغ خمسة دولارات للبرميل، وحينذاك كان سعر برميل النفط خمسة دولارات. وأغلقت الآبار وتوقفت الشركات ولكن لم يكن أحد يتوقع أن سعر النفط سيرتفع لاحقاً.»

صفقة الحريري انتهت برحيله

قانصوه الذي درس اختصاص المناجم والآبار، وأجرى دراسات في مجال النفط، يشرح بأسف وصرارة شديدين تجربته مع الحكومات المتعاقبة ويقول: «عدت من بوسغلافيا بعدما قدمت أطروحتي عام 1963 عن النفط. وأعطيت المعلومات والدراسات لأخي الدكتور غسان قانصوه الذي حاز على الدكتوراه في الكيمياء النفطية، وعام 1996 طرحتها في مجلس النواب لكن الرئيس رفيق الحريري لم يوافق حينذاك، بل تخوف من هذا الأمر. وكان على لبنان 8 مليارات دولار دين فقط، كما رفض المجلس النيابي حينذاك الطرح تحت حجة أن ذلك يخلق مشاكل مع سورية. وقلت للحريري أن لا علاقة للبترول في لبنان بالطبقة الجيولوجية النفطية الخام في سورية، لأن الطبقة الموجودة في الحسكة ودير الزور هي على عمق 3700 متر، أما في لبنان فعلى 2570 متر، ما يعني أن طبقتنا نظيفة، في المقابل بترول سورية يحتوي على الكثير من الشمع والحديد والرصاص والكبريت الذي يضر بالمصفاة، عدا أن الكبريت يأكل من الحديد.»

وقال: «لم يوافق الحريري، وفوجئنا بعد وفاته أنه في تلك الفترة كان قد اتفق مع شركة فرنسية للتقيب عن النفط من خلال باخرة تحدثت عنها الرئيس إميل لحود حينذاك، وأجرت الامتزاز من طرابلس للناقورة ووجدت خمس طبقات نفط وغاز وحصلت إشكالات قبل أن يبدأ الاستخراج. وبعد وفاة الحريري، بقيت المعلومات بحوزة الرئيس فؤاد السنيورة إلى أن طرح الموضوع رئيس المجلس النيابي

نبيه بري في مجلس النواب عن طريق الوزير علي حسن خليل، لإيجاد قانون لاستخراج البترول من البحر، وأقر قانون للبحر فقط، لكننا طرحنا إقرار قانونين للبحر والبترول معاً، بما أن الدراسات موجودة وشكلت هيئة البترول على رغم أنه كان لدينا وزارة بترول قبل أن يضمها إلى وزارة الطاقة والموارد المائية والكهربائية، لكن لماذا لم يتم الاستخراج؟ قلنا لهم شكلوا وزارة نفط مهمتها الإشراف على المصافي والجيولوجيا والحفر والاستقصاء وتهيئة كادر من اللبنانيين يعمل بالبحر الجيولوجي، لكنهم أصروا على إنشاء هيئة من ستة أشخاص يملكون الطوائف، ومن بينهم عضو يعمل كمحام، أما رئاسة الهيئة فمداورة بين الطوائف لتقاسم الحصص».

وأشار قانصوه إلى وجود ملايين الامتار المكعبة من النفط في لبنان واستثماره يغير كل الموازين ويحل المشاكل الاقتصادية في لبنان الذي يفرض نفسه كدولة قوية في الخارج، ويخلق آلاف فرص العمل ويدخل إلى منظمة «أوبك» ويصبح مؤثراً على الساحة الإقليمية. وأسف قانصوه أن تبدأ «إسرائيل» في الاستخراج ولديها وزارة للنفط ونحن لم نبدأ بعد.

العقبات

التقنية والسياسية

ودعا قانصوه إلى إنشاء بنى تحتية من حفرات على البحر والبر لتعبئة الغاز ونقله عبر أنابيب إلى سورية وتركيا وأوروبا وزيادة الإنتاج في مصفاة طرابلس

«إسرائيل» تسرق النفط اللبناني بشكل غير مباشر... والحل الإسراع في استخراجها

والزهراي ثم تصدير مشتقات النفط إلى العالم. وقال: «منذ سبع سنوات، لم تستحدث وزارة للنفط، لا بل أن الحكومة تنتظر الأميركي الذي يقدر بدء الاستخراج أم لا، من خلال التعاقد مع شركة نوبل الأميركية التي نالت الامتياز في إسرائيل وقبرص، وتريد الامتياز في لبنان، وبالتالي تضمن أمن الخط الذي سيجمع أكبر أحواض النفط والغاز في المنطقة الموجودة في لبنان وسورية وفلسطين».

وأوضح قانصوه أن عدم استحداث وزارة للنفط، والخلاف السياسي على الحصص وعلى انتماء وزير الطاقة، أسباب تحول دون البدء باستثمار النفط. فالقرار أبعد من الوزير الحالي أرتور نظريان، إضافة إلى أن الخرائط التي أجريت موجودة لدى اللجنة، لكن رئيسها يبذل كل سنتين، والأمر يحتاج إلى خبراء في الجيوفيزياء والجيولوجيا وحفر وتحديد أماكن وحدود وسماكة الحوض وكمية الاستخراج المحتملة، هذه الدراسة أجرتها شركة بروجية عامي 2006 و2007، كما أجرت شركة أميركية مسح في البر الإسبوع الماضي، وأعلنت معلومات قدمتها عام 1960. فلماذا لم تستخدم هذه الدراسات؟ الجواب لكي تستمر الشركات الموزعة على الطوائف باستيراد البترول ونقله وتوزيعه.

وشدد قانصوه على ضرورة تعيين خبراء لبنانيين لحماية النفط من السرقة، وأن التاجيل يلحق بلبنان ضرراً كبيراً، «الآن هناك 42 شركة تعرض على الدولة التزام استخراج النفط ولجميعها ارتباطات مع أميركا، من بينها شركات روسية وإيرانية، الحكومة يجب أن توافق على تزييم شركة إيرانية بعد رفع الحظر الدولي عليها.

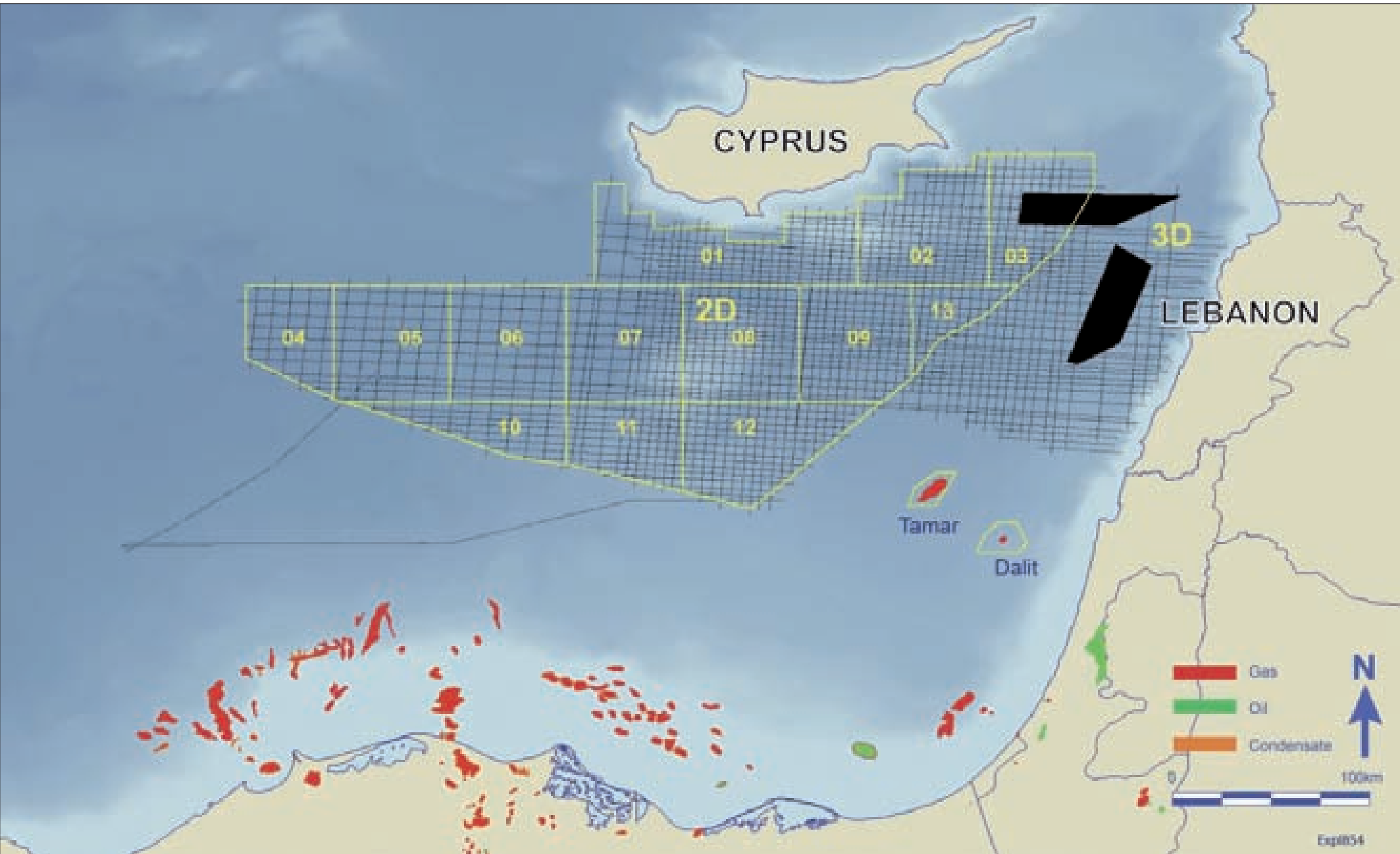
النزاع بين لبنان وإسرائيل»

في الثاني من تموز الجاري، زار المبعوث الأميركي الخاص ومنسق شؤون الطاقة الدولية أموس هوشتاين لبنان والتقى الرئيس بري ووزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، وتحدثت المعلومات الصحافية حينئذ أن الجانب اللبناني شدد على ترسيم الحدود البحرية مع «إسرائيل» تحت مظلة الأمم المتحدة.

وأشار قانصوه في هذا المجال إلى أن النزاع بين لبنان وإسرائيل» على المنطقة الاقتصادية لم يحل بعد، وهناك 850 كيلومتراً متنازع عليها، وعلى رغم دخول وسيط أميركي على الخط أكثر من مرة، إلا أنه تارة يعطي لبنان 350 كيلومتراً و500 لـ«إسرائيل» وطوراً 500 للبنان و350 لـ«إسرائيل»، وكان النفط ملك أميركا.

«إسرائيل» تسرق النفط اللبناني

وأكد قانصوه أن «إسرائيل» تسرق النفط اللبناني، لذلك، يتمثل الحل في استخراج نفطنا بأسرع وقت، لأن لدى «إسرائيل» كل الأنابيب والمعدات التي تمكنها من سرقة نفطنا وغازنا وهي اليوم تبيعه للاردن. وأسف أن القرار السياسي في لبنان موجود فقط لتقاسم الحصص النفطية لا لاستخراج النفط بطريقة تحفظ مصالح لبنان، لذلك تعمل الولايات المتحدة على إقناع لبنان لتأجيل استخراج نفطه ليتسنى لـ«إسرائيل» سرقة. ووجد قانصوه التأكيد على أن أعضاء هيئة إدارة النفط لا علاقة لهم بالنفط، إنما هم هيئة سياسية مصغرة لست



رفيق الحريري رفض مشروعاً لاستخراج النفط بسبب اتفاق سرّي عقده مع شركة فرنسية

طوائف، وإنشاء هذه الهيئة أكبر مؤامرة على لبنان، لأن التفرقة بمصالح الدولة العليا وثرواته الاستراتيجية والتي تؤمن المصلحة العليا للدولة جريمة كبرى خصوصاً أن الصراع الدولي الحالي هو على النفط والطاقة.

الحلّ في الاستخراج والتصنيع والتصدير

وشدد قانصوه على ضرورة تصفية النفط وفصله إلى عدد من المواد التي يستفاد منها للتجارة والاستهلاك، بدل أن يباع نفطاً خاماً. ومن كل منتج نفطي أو غازي يستخرج منه 1200 نوع أيضاً، ما يدر على لبنان مليارات الدولارات. تتحدث معلومات عن أن الذين يمكنهم شركات النفط في لبنان لا مصلحة لهم باستخراج النفط، لأن ذلك يؤثر على عائداتهم النفطية التي تدر عليهم من خلال احتكار استيراد مشتقات النفط وتوزيعها وتوزيعها. إلا أن قانصوه رفض هذا الأمر، واعتبر أن هذه الشركات بعد استخراج النفط ستستمر بتشغيل المنشآت وتوزيعها وتصديرها ولا يضر بمصالحها، لا بل إن تصفية وتصنيع النفط والغاز يخلق آلاف فرص عمل من خبراء في النفط ومهندسين ميكانيك.

المقاومة والنفط

المقاومة تحمي النفط والنفط يحصن المقاومة، هذه هي العلاقة بين المقاومة والنفط، فاستخراج النفط ونقله وتصديره أمور تحتاج إلى حماية، لا سيما من العدو «الإسرائيلي» في أي حرب قادمة يمكن أن تستهدف «إسرائيل» المنشآت النفطية كما استهدفت البنى التحتية، لا سيما منشآت الكهرباء في حرب تموز عام 2006 وهذا ما دفع أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله إلى نقل رسائل واضحة من خلال إطلاق معادلة جديدة في أحد خطابه وهي «منشآتنا النفطية مقابل منشآتمك النفطية»، فما منع العدو الصهيوني ويمنعه حتى الآن من بدء التقيب في تلك المنطقة المسلحة، قدرات المقاومة والرسالة التي بعثتها، أنه إذا مدت اليد إلى حقوقنا في منطقتنا المسلحة، فإننا لن نسجم لأحد أن يتمكن من حفر بئر نفط أو غاز على مدى المتوسط.

وهنا، يؤكد قانصوه أن النفط يقوّي المقاومة من خلال تحقيق اقتصاد قوي وتسييد الدين العام وتوفير المال لشراء السلاح للدفاع عن البلد وتحقيق السيادة.

الوجه النفطي للأزمة السورية

اكتشاف 14 حوضاً للنفط في المياه الإقليمية السورية، أربعة منها فقط يعادل إنتاج الكويت، يوضح أكثر فائتق أن النفط والغاز كانا من أهم أسباب اندلاع الأزمة السورية. وهنا يشير قانصوه إلى أنه منذ بدء الأزمة السورية «تحدثنا أن النفط أحد أهم أسبابها، لأن لدى سورية اكتفاء ذاتياً من النفط، ولديها الآن عدد من الأحواض تجعلها موازية لأي دولة خليجية وأكثر، سورية حددت المنطقة الاقتصادية الجديدة ولزمت شركة روسية وبدأت في استخراج النفط في اللاذقية».

